الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان المبرم في 3 سبتمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية و المتعلق بعقد القرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت.

(عدد 2015/60)

الوثائق المرفقة:
* نص مشروع القانون.
* وثيقة شرح الأسباب.
* نص الاتفاق.

تاريخ انتهاء الأشغال:15/ 12 / 2015

رئيس اللجنة : عامر العريض

نائب الرئيس : المنصف السلامي

المقررة المساعدة: جميلة الجويني

مقرر اللجنة : الطيب المدني

المقررة المساعدة: درة اليعقوبي

أوّلا ـ تقديـم المشروع:

تم التوقيع بتونس على عقد الضمان المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية بتاريخ 03 سبتمبر 2015 والمتعلق بعقد القرض المسند من البنك المذكور لفائدة الديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره عشرين مليون (20.000.000) أورو أي ما يعادل 42 مليون دينار للمساهمة في تمويل البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت.

ويندرج هذا المشروع في إطار البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت الذي يهدف إلى النهوض بالبنية التحتية البيئية وتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بالجهة مما سيمكّن من الارتقاء بجودة الحياة.

ويهدف المشروع خاصة إلى حماية الوسط الطبيعي والحد من مصادر التلوث وتحسين ظروف عيش المواطنين بمنطقة بحيرة بنزرت.

ويحتوي المشروع على العناصر التالية :

* تأهيل 3 محطات تطهير ببنزرت ومنزل بورقيبة وماطر،
* تأهيل 17 محطة ضخ وتهذيب حوالي 100 كلم من قنوات التطهير بكل من بنزرت ومنزل عبد الرحمان ومنزل جميل ومنزل بورقيبة وتينجة وماطر،
* مد حوالي 21 كلم من شبكات التطهير بكل من بنزرت ومنزل بورقيبة وماطر وتينجة ،
* تطهير 10 مناطق ريفية وذلك بإنجاز 8 محطات ضخ ومد حوالي 81 كلم من قنوات التطهير وربط حوالي 2100 مسكنا بالشبكة العمومية للتطهير.

وتقدر الكلفة الجملية للمشروع حوالي 58 مليون دينار سيتم تمويلها بواسطة قرض مباشر سيمنحه البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية للديوان الوطني للتطهير بقيمة 20 مليون أورو.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد حظي بتمويلات إضافية تندرج في إطار الإعتمادات المرصودة للبرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت والذي تقدر كلفته الجملية بـ 80 مليون أورو (دون احتساب الأداءات).

وتتوزع هذه التمويلات كالأتي :

- تخصيص مبلغ قدره 9,04 مليون أورو من قيمة القرض الذي منحه البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) للدولة التونسية بعنوان تمويل البرنامج المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت (قيمة القرض: 40 مليون أورو) علما وأنه تمت الموافقة على هذا القرض من قبل مجلس نواب الشعب بمقتضى القانون عدد 23 لسنة 2015 المؤرخ في 24 جوان 2015.
- تخصيص مبلغ قدره 6,4 مليون أورو من الهبة التي منحها الإتحاد الأوروبي للدولة التونسية في إطار آلية الاستثمار للجوار والتي تبلغ قيمتها الجملية 15 مليون أورو. وقد تم إمضاء اتفاقية التمويل بين الجانبين بتاريخ 30 ديسمبر 2014.
- تخصيص مبلغ قدره 1,1 مليون دولار من الهبة الممنوحة من قبل البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية عن طريق الصندوق الدولي للبيئة وقيمتها الجملية مليوني دولار للمساهمة في تمويل تنفيذ برامج المساعدة الفنية لفائدة الديوان.

هذا بالإضافة إلى مساهمة الدولة في البرنامج بمبلغ يقدر بـ 5 مليون دينار تونسي.

تمتد فترة إنجاز المشروع على أربع سنوات (من 2015 إلى 2019).

هذا وسيسند هذا القرض البالغ 20 مليون أورو لفائدة الديوان الوطني للتطهير بضمان الدولة التونسية بنسبة فائدة متغيرة مع إمكانية التثبيت بطلب من المقترض وعلى فترة سداد بـ 18 سنة منها 4 سنوات إمهال.

ثانيا ـ أعمال اللجنـة وتوصياتها:

عقدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة جلسة يوم الثلاثاء 17 نوفمبر 2015 تولت خلالها دراسة مشروع القانون على ضوء ما تضمنته وثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون واتفاق الضمان وبعد التداول والنقاش ارتأت الاستماع إلى وزير البيئة والتنمية المستدامة.

وخلال الجلسة المنعقدة يوم الاثنين 23 نوفمبر 2015 المخصصة للاستماع إلى السيد وزير البيئة والتنمية المستدامة حول مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2016، تم التطرق للبرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت حيث أكد أنه تمت برمجة هذا المشروع بكلفة 175 م د لتحسين الوضع البيئي بمنطقة بحيرة بنزرت وهو يحتوي على أربعة مجالات تدخّل تهم التلوث الصناعي وتحسين منظومة التطهير والتصرف في النفايات الصلبة وتهيئة ضفاف البحيرة. وتهدف الوزارة من خلال هذه المشاريع إلى إحداث منظومة تطهير تكون البلديات والمجالس القروية طرفا فيها بالسهر على عمليات الصيانة على أن يقتصر دور الوزارة في المحافظة على البيئة خاصة، وبالتالي خلق إطار عمل تشاركي ضمانا للجدوى وحسن توظيف الأموال المخصصة لهذا المشروع وتحقيق الأهداف المنشودة وهي استعادة نشاط منطقة بحيرة بنزرت حتى يتسنى استقطاب مشاريع صناعية ودعم الاستثمار في هذه المنطقة.

وفي ما يتعلق بضمان المحافظة على هذه المنطقة بعد إزالة التلوث بها، تمت الإشارة إلى أنه سيتم انجاز محطات تطهير مرتبطة بالمؤسسات الصناعية حسب المواصفات التونسية. إضافة إلى توفير حد أدنى من البنية الأساسية لتثمين هذه الفضاءات وإيجاد مشاريع استثمارية بها، مع التأكيد على اعتماد الحوكمة الرشيدة في التصرف في المشروع، مع ضرورة احترام الكلفة الإجمالية والمعايير الفنية ومدة الإنجاز المنصوص عليها في المشروع.

وقد سجلت اللجنة أن المصادقة على مشروع هذا القانون تندرج في إطار توفير الاعتمادات المالية الضرورية لاستكمال إنجاز مكونات البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت والذي سبق لمجلس نواب الشعب أن صادق على القسط الأول من القرض المتعلق به بمقتضى القانون عدد 23 لسنة 2015 المؤرخ في 24 جوان 2015.

ثالثا ـ قرار اللجنة:

قررت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين الموافقة على مشروع القانون.

رئيس اللجنة
عامر العريض

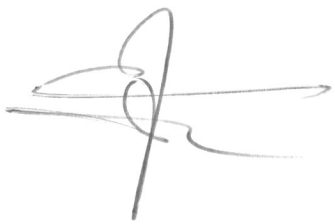

المقرر
الطيب المدني